

لافروف والإنذار الأخير

■ **حميدي العبدالله**

في أحدث تصريح لمسؤول روسي كبير حدّد وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف نهاية هذا الأسبوع كمهلة أخيرة قبل استئناف روسيا عملياتها العسكرية ضدّ مواقع قد تكون مختلطة بين «النصرة» وتشكيلات مسلحة أخرى تدعمها الولايات المتحدة، وهي المرة الأولى التي يعان فيها مسؤول روسي كبير أنّ استهداف هذه المواقع لن يستثني تشكيلات مسلحة لم يجر التوافق على تعريفها كمنظمات إرهابية، ولكن سيتمّ استهدافها لأنها رفضت اتفاق وقف إطلاق النار. ولا سيما لجهة الفترات التي تنصّ على ضرورة أولا، القبول بهذا الاتفاق، وثانياً الابتعاد عن مواقع المنظمات التي تمّ الإجماع على تعريفها كتنظيمات إرهابية. ليست هذه هي المرة الأولى التي يحدّد فيها مسؤول روسي كبير موعداً لاستئناف مشاركة روسيا في توجيه ضربات للتشكيلات المسلحة التي لا تلتزم اتفاق وقف العمليات، بل كان وزير الدفاع الروسي قد أعلن أنه مع حلول تاريخ 25 أيار المنصرم ستقوم روسيا ولو بشكل أحادي بتوجيه ضربات ضدّ مواقع المسلحة التي لا تلتزم بالاتفاق.

تصريحات لافروف تطرح سؤالاً عما إذا كان موعد نهاية هذا الأسبوع هو موعد نهائي أم أنه قابل للتמיד ملثما حدث في الموعد الذي حدده وزير الدفاع. من الصعب إعطاء إجابة قاطعة على هذه التساؤلات في ضوء عاملين أساسيين، العامل الأول مدى استجابة الولايات المتحدة ووفائها بالتعهدات التي قطعتها لروسيا، إضافة إلى ما جاء في نص الاتفاق. العامل الثاني، أنّ روسيا تلجا عادة إلى تحديد المهلة إذا رأت ثمة إيجابيات ميدانية أو على مستوى حوارها مع الولايات المتحدة حول هذه المسألة بالذات، ويخطئ من يعتقد أنّ روسيا غافلة عن حقيقة أنّ الولايات المتحدة تناور وتعمل على شراء الوقت.

الأسلوب الجديد للتفاوض بين موسكو وواشنطن حول الالتزام بوقف العمليات، والذي اعتمد نهج الالتزام لساعات مثل وقف للعمليات لمدة 24 ساعة أو 48 ساعة أو 72 ساعة وهي أطول مدة، إضافة إلى تحديد مواعيد لعودة روسيا إلى الاشتراك الواسع في توجيه ضربات للجماعات المسلحة على امتداد تواجدهم، هو ردّ روسيا على أسلوب المناورة ومحاولات كسب الوقت من قبل الولايات المتحدة. بمعنى آخر المهل الممنوحة للولايات المتحدة، أو الجماعات المسلحة ليست مهل مفتوحة، بل هي محددة بأجال زمنية، إذا لم يتمّ الالتزام الواضح والصارم، فإنّ استهداف هذه الجماعات بات أمراً حتمياً. قد لا يكون نهاية هذا إذا كانت هناك مؤشرات جدية على الالتزام ولكن بكل تأكيد لن يتمّ تحديد مهل إضافية ولمرات متكررة أخرى.

انتهت مهلة السوخوي

- قامت موسكو منذ الهدنة بمنح الأميركيين وخصوصاً الأتراك والسعوديين فرصة ترجمة مضمون الهدنة التي تستثني جبهة الخلفاء بفك الترابط معها وتنظيف الوجود المفاوض لجماعة الرياض من بقايا جماعات لم تفك ارتباطها بالنصرة وضّم المعارضةات الموجودة خارج البلد بغيتو تركي أو سعودي كحال الأكراد والعلمانيين.
- مزّ شهران من العمل السياسي تمّ خلالها تحضير المسرح لحرب حسم في حلب واريافها وادلب، وبالمب السعوديون أنّ السوخوي لن تنتظر إلى ما لا نهاية لتستأنف حربها.
- ما حصل في الودف للتفاوض من إقصاء مموّد لممثل جيش الإسلام محمد علوش، وما رافقه من فتح حوار لجماعة الرياض مع المعارضةات الأخرى دليل أنّ السعودية تعرف معنى جدية الهدنة الروسية.

- الأتراك يعلمون أنّ لا مكان لهم في هذه المعادلة الجديدة وأنّ أحرار الشام الذين أصيبوا إصابة قاتلة أمس سينطوبون عن الخريطة مع النصره، وأنّ الحدود مستقفل.

- كلام الجبير عن تدخّل عسكري بري في سورية بلا عظمة لها نفسه يقول انه ضروري لكنه مشروط بقرار دولي لن يراه حتى ولو في الأحلام.

التعليق السياسي

هل نفضت أميركا يدها من تركيا؟

لم يعد يخفي على أحد اشتعال الخلافات بين الإدارة الأميركية برئاسة أوباما، وتركيا بزعماء أردوغان، حيث اشتدت الخلافات بين الطرفين منذ دعم واشنطن للمقاتلين الكرد، وهو الخلاف الذي اعتبرته تركيا بمثابة تغفّر في السياسة الأميركية وإعطاء الرئيس الأميركي ظهه لمصالحة مع أنقرة، لتتبعه المزيد من الخلافات بشأن سورية والمواقف والتصريحات التركية المعادية لأميركا، الأمر الذي وصل بالعلاقات الأميركية التركية إلى حالة غير مسبوقة من التوتر والاضطراب، وفي هذا التطور الجديد أعلنت الرئاسة التركية عزيمتها على إعادة تقييم ومراجعة العلاقات التركية مع أميركا.

يبدو أنّ أميركا لا تتعلّق كثيرًا اليوم في تركيا لأنها بدأت تنظر باستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط وربما توسيع نفوذها من خلال سيطرتها على بعض دول المنطقة، من الواضح هنا أنّ أميركا تواجه جملة منغصات، وفي مقدّمة هذه المنغصات هي الدولة التركية وعدائها المتواصل ضدّ الكرد، فقد أتت بدعم واشنطن للمقاتلين الكرد في سورية، خلال قتالهم لتنظيم داعش، غضب تركي، خاصة بعد الصور التي نشرت لتعاصر من القوات الأميركية الخاصة يرتدون شارات وحدات الحماية العسكري الكرد، التي تعتبرها تركيا «إرهابية»، نعمت أميركا هذه القوات حيث قدّمت لها أكثر من 55 طنا من المساعدات العسكرية الفتاكة، من أجل أن تحارب «داعش» في منطقة الرقة، مع المحافظة على بقاء حزب الاتحاد الديمقراطي بعيدا عن خط جرابلس – اعزاز، وقد أعرب بوضوح الرئيس التركي عن انزعاجه من هذه المساعدات الأميركية، وهو ما دفع الرئيس التركي إلى إعلان حرب مضادة من خلال توجيه انتقادات مستمرة لأميركا والرئيس أوباما، فقد ندد أردوغان بشدّة بدعم البيت الأبيض عسكريا لأكراد سورية الذين يعتبرهم أنقرة «إرهابيين»، مؤكدا أنّ سياسة واشنطن حوّلت المنطقة إلى «بركة دماء»، كما اتهم واشنطن «بعدم الصّدق»، وأعرب وزير خارجيته عن أسفه للتأخير في تسليم أميركا مناصب صواريخ خفيفة لتزكيها، لنشرها على الحدود بين تركيا وسورية لمواجهة «داعش»، إذ أكد أنّ «الولايات المتحدة لا تفي بوعدوا للأسف... نحن مستعدّون تماما، أميركا هي المسؤولة عن التأخير وليس نحن».

وعلى صعيد متصل حذرأردوغان أميركاواشترط عليهاالتخلي عنالمسلحينالأكرادالمشاركة فيالحرب ضدّداعش في سورية، وقد أكد وزير الخارجية التركي، في مؤتمر صحافي عقده في اليابان: «مانتحدّ بشأنه مع الأميركيين هو إغلاق جيب منجيب في أقرب وقت ممكن، وفتح جبهة ثانية»، في إشارة إلى منطقة يسيطر عليها داعش وهي محاذية للحدود التركية، وأضاف: «إنناجعنا الصواب التركية والأميركية يمكننا بسهولة التقدم باتجاه مدينة الرقة الواقعة تحت سيطرة داعش. حقوق أن سورية صامدة في وجه داعش والمجموعات المسلحة الأخرى، إلا أنّ تدخلات تركيا واضحة وجليّة تهدّد بتقسيم وتفكيك سورية والتي تسعى من خلالها إلى استقطاق أجزاء واسعة منها أو ابتلاعها بشكل كامل في خارطة الشرق الأوسط الجديد، وفي هذا الاتجاه تعتبرالمصالحة السورية هي القضية المؤرّقة حاليا على الساحة ولكنها أيضا علاقة بالقضية الكردية، فبرغم أنّ الحكومتين التركية والأميركية يشتركون في السعي على إسقاط وتقسيم سورية، إلا أنّ وجهة نظر أميركا تختلف تماما عن وجهة تركيا في ما يصلح للحكم، فتركيّا تميل إلى الحكومة أن تكون إسلامية، وهذا ينافي تماما ما يراه الغرب، وأيضا لا تريد تركيا أيّ حكومة سورية يكون الأكراد جزءًا منها.

كحاصل نهائي، إنّ تركيا تعيش في الوقت الراهن أسوأ مراحلها من حيث خسارتها لاكبر شبكة تحالف صنعتها للعقد طويلة، ومن المعروف أنّ أنقرة تسعى لإقامة منطقة عازلة على خط جرابلس واعزاز ونشر المجموعات التابعة لها، وأميركا تتعاون بشكل مباشر مع قوات سورية الديمقراطية ضدّ داعش بشكل خاص في مناطق دير الزور والرقة، ولكنها في مناطق أخرى مثل اعزاز تساند المجموعات المتطرفة التي تقاثل ضدّ قوات سورية الديمقراطية بمساندة تركيا، أيّ أنّ هناك إزدواجية في المعايير، بالإضافة إلى خوف تركيا من نشوء دولة كردية تكبرى تشمل أكراد العراق وسورية، خصوصا بعد أن حصل أكراد العراق على حكم ذاتي له صلاحيات كبرى، وهي سيؤدّر بالتاكيد على أكراد الذين قد خاضوا حروبا كثيرة مع تركيا للحصول على حقوقهم.

مجملا... إنّ أردوغان يدفع تركيا إلى حرب قد تكون أوقبها وخيمه، خاصة بعد أن نظرت أميركا بريية إلى ما ستسفر ترمرد أردوغان، لهذا سيسعى لترسيم الاتفاق والتوتر في العلاقات بين واشنطن وأنقرة، مع استمرار تقديم أميركا المساعدات العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، وعدم تفهم أميركا حقيقة مصادر القتل لدى تركيا في ما يتعلق بحزبي العمال الكرديستاني والاتحاد الديمقراطي، وهذا سيهدد الطريق لتحوّل هذا الملف إلى مشكلة حقيقية وأساسية بين الطرفين، وهذا يعزز القول بأنّ العلاقات الأميركية التركية غير مبشرة نهائيا، وباختصار شديد فإن الصمت الدولي يرجع إلى حالة التغيير التي تشهدها المنطقة ونحن بانتظار تبلور نظام عالمي جديد، خصوصا مع عودة روسيا والصين وغيرهما، وفي هذا السياق يجب التأكيد على أنّ مصلحة أميركا وتركيا وحلفائهما تكمن في تحقيق مصالحها، ونحن بأهدافهم في المنطقة، وللاسف فالجميع مستفيد من الحرب على سورية واستمرارها، ونحن لا نراهن إلا على صمود شعبنا وعلى قدرة الجيش السوري في تحقيق التقدّم العسكري على الأرض.

*كاتب سياسي khaym1979@yahoo.com

البناء

روسيا وأميركا في سورية... اتفاق أم صراع؟

■ **حسن حردان**

في الأوتة الأخيرة كثرت التحليلات عن وجود اتفاق اميركي روسي في سورية لتقاسم النفوذ، وأن هذا الاتفاق هو الذي يقفّر توقف عاصفة السوخي واتجاه موسكو الى الاتفاق مع واشنطن على الهدنة.

لكن هل أنّ مثل هذه التحليلات صحيحة، أم أنّها تنطوي على مغالطات تغفل عمق الصراع بين كل من روسيا وأميركا؟ منذ البداية كانت الخطة الأميركية في سورية هي إسقاط الدولة الوطنية بقيادة الرئيس بشار الأسد، وتحويل سورية إلى دولة تابعة سياسيا واقتصاديا، وبالتالي أمنيا وعسكريا للولايات المتحدة الأميركية باعتبار ذلك هو المفتاح لإخضاع كامل المنطقة وإعادة تشكيلها وفق خريطة المصالح الأميركية الاستعمارية، وبالتالي تعويم مشروع الهيمنة الأميركية على العالم ومنع روسيا والصين من المشاركة في القرار الدولي ومحاصرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعمل على إخضاع وتقويض نظامها وصولا إلى تصفية القضية الفلسطينية لمصلحة المشروع الصهيوني، وقد رامنت واشنطن في سعيها لتحقيق هذه الأهداف على الجماعات الإرهابية المسلحة التي جرى تدريبها وتجهيزها بالأسلحة المتطورة وتمويلها بإمكانيات مالية كبيرة، بواسطة الدول الخليجية، وشكل لهذه الغاية تحالف دولي ضمّ أكثر من مئة دولة تحت عناوين زائفة، ومضلة للرأي العام في سورية والدول العربية والعالم، تصور على أنّ هناك ثورة في سورية تطالب بالاصلاح الحري والديمقراطية.

لكن هذه الخطة الأميركية واجهت مع الوقت الفشل تلو الفشل في تحقيق هدفها، بفضل صمود سورية، قيادة جيشا وشعبا، وإخفاق المشروع الأميركي في النيل من هذا المثلث السوري أو هذه المعادلة الزهنية التي شكلت إلى جانب دعم المقاومة في لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وروسيا الاتحادية الأساس المتين والصلب الذي مكن سورية من الصمود والنجاة على مدى ما يناهز خمس سنوات ونصف السنة في مواجهة هذه الحرب الكونية الشرسة غير المسبوقة في التاريخ، وهو ما دفع نوابا أميركيين إلى التعبير عن ذلولهم والتساؤل عن سرّ هذا الصمود الذي فاجأ الإعداد قبل الأصداء. ولا شك في أنّ هذا الصمود الإسطوري لسورية قد جرى تعزيزه مؤخرا بدعم استراتيجيا في مواجهة القوة الأميركية، وضع الأزمة في سورية في مرحلة جديدة مختلفة كليا عن النزع التي سبقت هذا الدور الروسي النوعي الذي نقل زمام المبادرة إلى أيدي الجيش السوري واحتدث تحوّل نوعيا في الميدان نتج عنه أمران:



لتوحيد وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب في سورية.

هذا التكتيك الروسي هو ما يقفّر توالي واستمرار التصريحات للمسؤولين الروس، والساميين منهم والعسكريين، المطالبة أميركا بتنسيق الجهود الميدانية أوكراينا وباستعادة سريعة لحزيرة القرم الإستراتيجية إلى الاتحاد الروسي. وهو ما يقفّر أيضا التمديد الروسي للهدنة عدة مرات، وتأجيل الهجوم في حلب ضدّ «النصرة»، ومن قرّر مواصلة الإرتباط بين وقوة هذا التكتيك كما هو واضح تكمن في أنه يوفر المزيد من أوراق القوة السياسية لمصلحة وجهة النظر الروسية السورية الإيرانية، وفي الوقت نفسه يوفر الغطاء لشنّ عملية عسكرية واسعة لحسم المعركة ضدّ النصره وأخوانها في حلب وريفها وادلب، وبالتالي إبطال كل الذرائع الأميركية والتركية والسعودية التي تضع العراقيل أمام عملية الفصل بين «النصرة» وباقي الجماعات المسلحة.

ومثل هذا الصراع المتواصل على ارض سورية يؤكّد أنّ هناك تناقضا جديا بين الأهداف الروسية والأهداف الأميركية، فأميركا تسعى من وراء تدخلها غير الشرعي في الشأن السوري إلى النيل من استقلال ومحاوله النيل من استقلال سورية عبر محاولة فرض الشروط الأميركية للحل، وتحقيق إنجاز لمصلحة إدارة أوباما عشية الانتخابات الرئاسية الأميركية، وبهذا المعنى فإنّ الحرب في سورية تسير اليوم على خطين:

السياق على الرقة بين روسيا وسورية وإيران من جهة، وبين واشنطن والقوى التابعة لها من جهة ثانية.

وفي المقابل هناك استعداد وجاهزية من قبل الحلف السوري الروسي الإيراني والقائمة، لاستئناف الهجوم على مناطق سيطرة «النصرة» والجماعات المتحالفة معها في حلب وريفها وادلب بعد أن أعطت روسيا الفضائل المسلحة الوقت الكافي لتسيير نفسها في «النصرة» والابتعاد عن أماكن تواجدها ورمت الحجة على أميركا التي رفضت كل الطلبات الروسية سيادة واستقلال الدول.

سيطرة النصره، وهو ما عكسه تصريح وزير الدفاع الروسي شويغو الذي حدد مهلة بمغاية إنذار كي تتعدّد الجماعات المسلحة المستعدة للالتزام بقرار الهدنة عن مناطق سيطرة «النصرة»، لأنّ الطيران الروسي سوف يستأنف عملياته ضدّ جبهة النصره ومن يرفض الإبتعاد عنها.

هذا التكتيك الروسي في الرّد على التهرّب الأميركي والتعطل السعودي التركي للحلول ومحاولتهم تغيير موازين القوى على الأرض حشر واشنطن ودفع الأخيرة إلى أن تضع على جدول أعمالها معركة السيطرة على الرقة عبر دعم قوات والمسلحين إلى ريف حلب عبر الحدود السورية الديمقراطية وإرسال مستشارين عسكريين أميركيين للإشراف على العملية العسكرية التي بدأت بدعم من الطيران الأميركي والهدف طبعها هو:

1 - استباق تقدّم الجيش السوري باتجاه الرقة ودير الزور، وبالتالي إمسك أميركا بورقة الرقة لابتزاز سورية وروسيا وإيران لانتزاع تنازلات سياسية، في العملية السياسية لحلّ الأزمة.

2 - تحقيق إنجاز فعلي في مواجهة تنظيم داعش لمصلحة إدارة أوباما عشية انتخابات الرئاسة الأميركية، وبالتالي محاولة إثبات جدية أميركا في محاربة داعش بعدما فضح الإنجاز السريع الذي حققه الجيش السوري في مواجهة «داعش» والجماعات الإرهابية الأخرى، إثر الحضور الروسي النوعي، المسرحية الأميركية في إعلان الحرب على «داعش» والتي لم تحقق أية نتائج رغم أنها بدأت منذ أكثر من سنتين.

من هنا من الواضح أنّ الحديث عن اتفاق أميركي روسي لتقاسم نفوذ بين روسيا وأميركا في سورية لا أساس له من الصحة، ومثل هذا التفسير لدى البعض، إنما يغفل عنوة حجم الصراع الدائر بين الدولتين العظميين، ليس في سورية وحسب بل وفي الكثير من المناطق في العالم، وهو صراع لا يمكن لروسيا أن تتسامح فيه

قراءة في الانتخابات البلدية والاختيارية اللبنانية

■ **عباس الجمعة***

مهما تكن الملاحظات والتحليلات البلدية، يكفي أنها تزامنت مع ذكرى عيد المقاومة والتحرير والانتصار، ولكن رغم ذلك نحن بحاجة فعلا إلى تجربة انتخابية جديدة، تكون فعلا لا قولا زنيهة بكامل مواصفات النزاهة، ولا تخدشها أي شائبة، ونحن في الوقت نفسه أمام فرصة حقيقية للتعرف على موازين القوى السياسية المختلفة والمتناقضة أحيانا على الميدان، فقد طفت على السطح ظواهر عديدة نتجت عن السلوك الانتخابي للمواطن اللبناني، لعل أهمها بروز التيارات السياسية والمدنية المتعاقلة على الساحة.

وأمام مشهد الانتخابات البلدية وما رافقها من مشاغبات في بعض القرى أو توابع الرشي، إلا أنها دخلت نفقًا جديدًا من خلال المشاركة الفعلية للقوى السياسية والعائلات والمؤسّسين فيها، رغم أنّ الجميع يتطلع إلى المرحلة الجديدة وهي ضرورة إقرار قانون عصري أو قانون التمثيل النسبي، وإجراء تعديلات إضافية نوعية أخرى من شأنها أن تشكّل نقلة تجديدية وتطورية مهمة في إدارة عمل البلديات وعلاقتها مع المجتمع المحلي، خاصة أنّ نسبة المقترعين لم تات حسب الرغبة، نتيجة الخلاف الحادّ في الأوساط الشعبية، خاصة على مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات، لذلك تؤكّد أنّ المشاركة في الانتخابات البلدية هي واجب ضروري، ولا تقلّ أهمية عن الانتخابات النيابية، لأنها محطة تاريخية مهمة تشكل رافعة جديدة في حالة النهوض الشعبي، وتوصيب العلاقة بين المجالس البلدية والأوساط الشعبية التي تنتظر أن تطور دورها وتصحّح علاقتها بالناس، خاصة مع مصالح الفقراء والمحرومين من الخدمات العامة، لهذا نحن نقفّ بأنّ المجالس البلدية محطة مفصلية رغم نزعة التعلّم من إحكام القوى السياسية سيطرتها على كامل القرار التمثيلي للناس، حيث سجّل فقط في الانتخابات ظهور حالات اعتراض، لكنّ هذه الانتخابات أنتجت تحالفات جديدة، وشكّفت عن تحالفات أخرى، كما شكّفت عن عدم قدرة المجتمع المدني على تشكيل بديل.

من هنا نقول إنّ وظيفة البلدية، كسلطة محلية، هي تنظيم الفضاء الحياتي للناس، حيث توفرّ لهم حوافز التفاعل والتواصل من خلال تغليب العام الإجتماعي على الخاص العائلي أو الطائفي أو الفئوي السياسي، فإشاعة الطريق العام والمدرسه والمتوسّص والمركز الطبي والمكتبة العامة والنادي الثقافي الإجتماعي والملعب الرياضي والحديقة العامة والمشروعات العامة على اختلافها للجمع، خاصة بناء المساكن الشعبية للعائلات الفقيرة والشباب، كلها عوامل تساعد على أنسنة المجتمع المحلي وتضمن وحدة نسجيه الإجتماعي - الثقافي، الأمر الذي ينيّ في حدّ مدينة أو بلدة أو قرية حسن التواصل الإنساني في العلاقات بين فئات الشعب ويساعد، بالتالي، على انتقال المواطن من دائرة العصبية الأهلية إلى مكونات الحراك الإجتماعي والشعبي وهذه الكتلة الشعبية الواسعة إلى إضاء المجتمع المدني، حيث تغدو المواطنة القاسم المشترك على المستوى المحلي، وبالتالي على المستوى الوطني العام. لهذا نرى، أمام كل ذلك، أنّ الشعب اللبناني كان ينتظر بشوق عظيم، وبما لأنها فرصة نادرة لتأكيد الذات والابتهاج، وبأهمية مشاركته ديمقراطيا في الانتخابات البلدية على قاعدة البرنامج والمحاسبة، حتى يثبت أنه قادر على الخروج من حالة اليأس التي تخيّم على الوطن العربي، بمختلف أقطاره والتكوينات والمكونات الطائفية والمذهبية فيها، وهذا الإنجاز اللبناني العظيم يعتبر فتحا جديا في تاريخ العمل السياسي، لهذا رأينا أنّ العملية الانتخابية جرت بأروع صور الاستقرار والهدوء والوئام من دون أن يعكّر صفوها، وأنّ المشاركة والتوسع على الاستحقاق البلدي الانتخابي تؤكّد ارادة الصمود والمقاومة وتحقيق الإنماء الذي يحضن هذا الصمود، خاصة أنّ الانتخابات تجري في شهر الانتصار والمقاومة لتؤكّد أنّ الشعب اللبناني يقاومته وجيشه وصموده وانتصاره حزن وطنه بدمائه.

خصوصاً في مناطق حيوية بالنسبة لأمنها القومي ونفوذها وحضورها للدوليين مثل سورية وأوكرانيا، وإذا كانت روسيا قد ردت على التدخل الأميركي في أوكرانيا بدعم القوى الموالية لها في شرق وجنوب أوكرانيا وباستعادة سريعة لحزيرة القرم الإستراتيجية إلى الاتحاد الروسي. فإنّ القيادة الروسية أقدمت لأول مرة في تاريخ روسيا على إرسال قواتها وسلاحها لحماية أمن روسيا والعمل على القضاء على الجماعات الإرهابية، التي تضمّ عناصر إرهابية من الاتحاد الروسي، ومن أميركا من إعادة تعويم هيمنتها على القرار الدولي ومحاصرة روسيا، وبالتالي فرض التوازن العسكري معها ورسم خطوط حمراء روسية في سورية، والتناحس بذلك لولادة نظام دولي متعدد الأقطاب على انقاض نظام الأحادي القطب.

لذلك فإنّ توقيت الهجوم على الرقة يستهدف أميركا الإمساك بورقة على الأرض لابتزاز سورية وروسيا وإيران ومحاوله النيل من استقلال سورية عبر محاولة فرض الشروط الأميركية للحل، وتحقيق إنجاز لمصلحة إدارة أوباما عشية الانتخابات الرئاسية الأميركية، وبهذا المعنى فإنّ الحرب في سورية تسير اليوم على خطين:

السياق على الرقة بين روسيا وسورية وإيران من جهة، وبين واشنطن والقوى التابعة لها من جهة ثانية.

وفي المقابل هناك استعداد وجاهزية من قبل الحلف السوري الروسي الإيراني والقائمة، لاستئناف الهجوم على مناطق سيطرة «النصرة» والجماعات المتحالفة معها في حلب وريفها وادلب بعد أن أعطت روسيا الفضائل المسلحة الوقت الكافي لتسيير نفسها في «النصرة» والابتعاد عن أماكن تواجدها ورمت الحجة على أميركا التي رفضت كل الطلبات الروسية

وفي ظلّ هذه الظروف أقول إنّ المنتصر في هذه المعركة هو خط التحرير والتنمية والمقاومة والقوى الديمقراطية والتغيير وفي مقدمتها لأحة صوت الناس في صيدا، بغض النظر عن فشلها في تحقيق الإختراق مع القوى الأخرى، لكنها نجحت من خلال حجم التصويت الذي حصلت عليه، إلا أنّ فوز لوائح التنمية والوفاء شكل خطوة مهمة وخلق حالة ديمقراطية داخل كل قرية ومدينة، كما أنّ قوى الديمقراطية والتغيير كانت أمام مهمة عزّزت دورها في تحالفها مع العائلات أو مع تحالف حركة أمل وحزب الله في بعض المدن والقرى ليشكل نبراسا على طريق تحقيق الديمقراطية والتغيير، وهذا يتطلب النضال من أجل قانون انتخاب عصري وديمقراطي، قائم على أساس النسبية يؤمنّ صحة التمثيل الحقيقي، والعمل على اللوصول إلى إقرار قانون النسبية، بعيدا من كل القوانين القائمة على الأثرةية الإقصائية والطائفية والمذهبية، ما يستدعي تعديل أنظمة الانتخابات لتأمين صحة التمثيل.

ختاما، لا بدّ، بعد الانتهاء من الانتخابات البلدية، أن نثمن مواقف قائد مسيرة التنمية والتحرير رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل نبيه بري في تصميمه على إنجاز هذه الانتخابات، وتؤكّد أنّ انتظار اللبنانيين اليوم نتجه نحو إقرار قانون الانتخابات النيابية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، فمن الطبيعي أن يفرح اللبنانيون، من خلال المشاركة في القرار في بلدهم الصغير والجميل، بعد ممارسة حقوقهم في انتخاب مجالس بلدية واختيارية في مندهم والبلدات والقرى، حيث رسمت طريقا جديا من أجل تعزيز الديمقراطية وقاعدة للإنتقاذ الوطني من خلال وضع آليات لتجديد العمل البلدي، وهذا يتطلب مشاركة فعالة في اللجان المنفّذة عن المجلس البلدي ولجنة إشراف على شؤون العمل البلدي، وهي تشكل أهمية وطنية كبرى يطمح إليها الشعب والشباب اللبناني وصولا إلى تعزيز الديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

^[1] *كاتب سياسي